العرب
الإثنين 2020/03/16
السنة 42 العدد 11648

النهضة: قدم في حكومة الفخفاخ وأخرى في المعارضة

الإسلاميون يدعمون احتجاجات أنتجتها سياساتهم

أثارت مساندة حركة النهضة الإسلامية (طرف في الائتلاف الحاكم) للمعتصمين في منطقة الكامور التابعة لمحافظة تطاوين (جنوب)، تساؤلات عدة بعد أن حملت الحكومة الفارطة، التي كانت طرفا أغلبيا فيها، مسؤولية عدم تلبية مطالب المحتجين. ويرى مراقبون أن الحركة الإسلامية تحاول بذلك وضع قدم في الحكم وأخرى في المعارضة.

توريط الفخفاخ

تونس – يطرح دعم حركة النهضة الإسلامية لاعتصام الكامور، وهي جزء من الطرف المحتج عليه بوصفها شريكة في الحكم، أزمة تحميل المسؤوليات في ظل نظام حكم برلماني لا يتحمل فيه أي طرف المسؤولية المباشرة عن الملفات الاجتماعية والاقتصادية العالقة.

ووقعت حركة النهضة، السبت، رفقة منظمات نقابية وأحزاب سياسية بيانا حملت من خلاله مسؤولية تعطل الاستجابة لمطالب معتصمي الكامور للحكومة الماضية برئاسة يوسف الشاهد والتي كانت فيها طرفا أغلبيا، كما صدرت الأزمة للحكومة الحالية برئاسة إلياس الفخفاخ المشاركة فيها أيضا.

وحمّل الموقّعون على البيان المشترك، الحكومة المسؤولية عمّا تشهده الجهة بسبب عدم تنفيذ ما جاء في اتفاق الكامور ودعوا الحكومة الجديدة إلى تلافي ذلك.

> حمّل موقعو البيان الحكومة السابقة مسؤولية ما يجري في الكامور ودعوا الحكومة الجديدة إلى تلافي ذلك

ويؤكد المعتصمون تمسكهم بتنفيذ اتفاق الكامور، الممضى يوم 16 جوان 2017، والذي ينص بالخصوص على رصد 80 مليون دينار (27 مليون دولار) للاستثمار، وامتصاص البطالة، وانتداب 1500 عاطل في الشركات البترولية و500 شخص في شركة البيئة والغراسات والبستنة.

وبنت الحركة الإسلامية حملتها الانتخابية (الرئاسية والتشريعية 2019) في الجنوب التونسي على مساندة اعتصام الكامور والمطلبية الاجتماعية في الجهة، حيث تعهدت بتلبية جميع مطالب المحتجين، مثلما وعدت في 2018 بفض اعتصام الكامور المتواصل منذ ذلك الوقت، إلا أن ذلك لم يحصل.

ورأى متابعون في مساندة الحركة الإسلامية لمعتصمي الكامور وتحميلها الحكومة السابقة (حكومة يوسف الشاهد) يدخل في إطار تصفية حسابات سياسية مع رئيس الحكومة السابق ومواصلة سياسة النأي بالنفس عن فشل تحقيق المطالب الاجتماعية والركوب على أي منجز اجتماعي وطني ونسبه إليها.

ويشير هؤلاء إلى أن الحركة كانت ممثلة بأغلبية في حكومة يوسف الشاهد وأخلت بتعهداتها تجاه معتصمي الكامور واليوم تتبنى من جديد كما تبنت في وقت سابق مطالبهم وذلك بتصديرها إلى حكومة إلياس الفخفاخ الحالية الممثلة فيها أيضا.

وأكدوا أن النهضة تتقن "فن التموقع" فهي تضع قدما في الحكم وتوظفها حال وجود "إنجازات" تسارع بنسبها لنفسها ولحكومتها، بالتوازي مع لعب دور المعارضة في حال الفشل الحكومي.

وقبل إعلان تأييدها للحراك الاجتماعي في تطاوين، التقى رئيس الحركة ورئيس مجلس الشعب (البرلمان) راشد الغنوشي في 16 يناير الماضي بممثلين عن تنسيقية المعتصمين، حيث انتهى اللقاء دون نتائج باستثناء تجديد الوعود التي أطلقتها الحركة في 2018.

وقال الناطق الرسمي باسم التنسيقية طارق الحداد، في كلمة نشرها على صفحة التنسيقية على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك إن "وفدا عن التنسيقية كان ينتظر من رئيس المجلس أن يقوم بالتنسيق مع السلطة التنفيذية لتنفيذ بنود اتفاق الكامور المبرم منذ 2017 مع الحكومة، لكن قوبل بالهرسلة والاستقواء".

وأردف "كان حريا برئيس البرلمان أن يقوم بالتنسيق مع حكومة تصريف الأعمال لتتولى تنفيذ ما وقعته مع معتصمي الكامور في تطاوين".

وكان رئيس الجمهورية قيس سعيّد قد دعا ممثلي اعتصام الكامور وشباب محافظة تطاوين إلى تقديم مقترحات لمشاريع مدروسة جيدا لدى استقبالهم في قصر قرطاج، مذكرا بأن المعطلين عن العمل ليسوا عبئا بل هم ثروة مهدورة من واجب الدولة البحث عن حلول لها بطريقة تشاركية.

وفي يونيو 2017 أعلن رئيس حركة النهضة التوصل إلى حل لمشكلة الجهة ووضع حدّ للاعتصام الذي عطل الإنتاج، مع التزام الحكومة بالاستجابة لكافة المطالب، حيث وقع المعتصمون اتفاقا أطلق عليه تسمية (اتفاق الكامور) مع الحكومة رعاه الاتحاد العام التونسي للشغل (نقابة عمالية) التزمت فيه الحكومة بالتدرج في تلبية المطالب.

وعلى إثر توقيع الاتفاق اندلع "نزاع" بين حركة النهضة واتحاد الشغل لجني ثمار ما تم الاتفاق عليه، فبينما ترى حركة النهضة أنّ الفضل يعود لها في قيادة المفاوضات التي أفضت إلى توافق، تؤكد المنظمة النقابية أن النجاح يعود للوساطة التي لعبها أمينها العام، نورالدين الطبوبي.

ورغم أن النهضة طرف أغلبي في حكومة يوسف الشاهد، إلا أنها أرجعت الفضل في التوصل إلى اتفاق آنذاك لوزيرها عماد الحمامي الذي قاد المفاوضات مع المحتجين، متجاهلة العمل الحكومي وثقل المنظمة الشغيلة في الجهة.

وقال راشد الغنوشي، في معرض تعليقه على التوصل إلى اتفاق إن "الحركة تُهنئ وزير التكوين المهني والتشغيل عماد الحمامي على ما قام به من جهد.

وحصر الغنوشي دور اتحاد الشغل في مباركة ما قام به وزير الحركة، حيث قال "نهنئ الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل الذي حضر لمباركة الجهد الذي قام به الوزير عماد الحمامي".

الجزائر تستعطف المحتجين خشية انفجار اجتماعي وشيك

الحكومة الجزائرية توظف الإخوان لخدمة أجنداتها

صابر بليدي

الجزائر – وصف رئيس الوزراء الجزائري عبدالعزيز جراد، تهريب العملة الصعبة للخارج والفساد المالي والسياسي، بـ"الفايروس الأكثر خطورة على مصالح الدولة من جائحة كورونا العالمية"، وهو تلميح إلى المخاطر الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد البلاد، في ظل تغلغل واستشراء الفساد في مؤسسات ومفاصل الدولة.

وجاءت تصريحات عبدالعزيز جراد، بالموازاة مع الكشف التدريجي لتفاصيل محاكمة مدير الأمن السابق في نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، حيث أقر الجنرال عبدالغني الهامل الذي أدار منظومة الأمن لأكثر من عشر سنوات، عن حصوله على مزايا وعقارات وممتلكات وصفت بـ"الخيالية".

ورغم أن تصريح رئيس الوزراء انصب على توضيح مخطط حكومته لمواجهة التداعيات الخطيرة لوباء كورونا على اقتصاد بلاده، لاسيما بعد انهيار أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة، تشبه كثيرا أزمة ثمانينات القرن الماضي، لما قارب سعر البيع لنفقة تكاليف الاستخراج والنقل، إلا أن مخاوف عجز السلطة عن الاستمرار في سياسة شراء السلم الاجتماعي، ومن انفجار اجتماعي وشيك، استشفت من تصريح عبدالعزيز جراد للإذاعة الحكومية صباح الأحد.

ودعا المتحدث إلى "ضرورة إجماع كل القوى السياسية والشعبية مع مؤسسات الدولة، على التخندق في معسكر واحد لمواجهة التداعيات الخطيرة التي أفرزها الوباء العالمي، خاصة في ما يتعلق بالجبهتين الاقتصادية والاجتماعية"، وهو تلميح مبطن إلى مخاوف الانفجار الاجتماعي، لاسيما في ظل الاحتجاجات السياسية المستمرة منذ أكثر من عام.

ويبدو أن السلطة تبحث عن دعائم سياسية لتجسيد مشروعها الجديد، وأن الطابع المستقل لرئيس البلاد الحالي عبدالمجيد تبون، والتكنوقراطي للحكومة، بات في حاجة إلى دعم سياسي وحزبي لتمرير برنامجها، وأن التفكير في خارطة حزبية تلتف حول السلطة قد دخل حيز التنفيذ.

ويبدو أن الإخواني والمرشح للانتخابات الرئاسية الأخيرة عبدالقادر بن قرينة، وبدرجة أقل رئيس حركة مجتمع السلم عبدالرزاق مقري، ذراعان جديدتان للنظام، بعد إظهارهما لبوادر انقلاب على الشارع المنتفض والارتماء في أحضان السلطة.

وتجلى ذلك في مبادرة رئيس حركة البناء الوطني، التي دعت "الجميع سلطة ومعارضة حكاما ومحكومين أحزابا ومجتمعا مدنيا ونقابات وحراكا وشخصيات لتأجيل خلافاتها، وإعلان هدنة عامة سياسية واقتصادية واجتماعية قصد تخفيف الاحتقان تسمح للوطن ولنخبه في البحث بكيفيات تجاوز المخاطر المفروضة على البلاد من الخارج، كتدهور أسعار نفط، وباء كورونا، تحرش وأمني حدودي، ومحاولات متكررة لاختراق السيادة".

وحض بن قرينة على "وجوب التكامل مع أدوار السلطات العمومية في التجند والوعي لحماية الجزائر من أخطار الوباء العالمي". ودعا المجتمع المدني إلى "حملات توعية واسعة تتناسب مع تهديدات الوباء الذي مس دولا عديدة ولا تزال الجزائر تصنف في خانة الوضع غير الخطير".

ولم يستبعد القيادي الإخواني، فرضية عجز الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه الطبقة الشغيلة والفئات الاجتماعية، بسبب تقلص مداخيل الخزينة العمومية تحت ضغط الانهيار غير المسبوق لأسعار النفط في الأسواق الدولية.

وهو السيناريو الذي تتهيأ له السلطة باستعطاف مبكر للطبقة السياسية والشعبية، حيث أبدى عبدالعزيز جراد، ليونة في تصريحه تجاه قوى الحراك الشعبي، لما وصفها بـ"الأخوة"، عكس وزير داخليته الذي "اتهم بعض نشطائه بالعمالة والعمل لصالح جهات أجنبية تريد ضرب استقرار البلاد وأمنها".

ويتابع الجزائريون أطوار محاكمة عدد من رموز نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، كرئيسي الوزراء السابقين عبدالمالك سلال وأحمد أويحيى، وبعض الوزراء ورجال الأعمال، المتهمين في ملفات فساد ضخمة، كما تم تحويل ملفات أخرى إلى المحكمة العليا، تشمل وزراء من حكومة نورالدين بدوي السابقة.

محاولات لشراء السلم الاجتماعي

إعلان ضابط ولاءه للجيش يربك حكومة الوفاق

طرابلس - تداولت مواقع تواصل اجتماعي ليبية، الأحد، شريط فيديو يظهر ضابطا في وزارة الداخلية التابعة لحكومة الوفاق وهو يعلن ولاءه للقائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر.

ويؤكد شريط الفيديو الذي تّم تسجيله أيام عيد الأضحى وسرّب الأحد، وجود انشقاقات غير معلنة في وزارة داخلية حكومة الوفاق تنتظر اللحظة المناسبة للالتحاق بالمشروع الوطني الذي يقوده الجيش الليبي.

وقال الضابط الليبي من داخل مكتبه في طرابلس "لا نستطيع في الوقت الحالي إعلان مكاننا في طرابلس لكننا نعمل تحت قيادة المشير خليفة حفتر".

وأضاف الضابط في تسجيل الفيديو "ميليشيات السراج تضع الليبيين دروعا بشرية ضد الجيش الليبي".

واستدرك "سنحرر طرابلس من الميليشيات عاجلا أم آجلا ونحن نعلم أنهم يقومون قتل كل أحد يحاول الالتحاق بالجيش الوطني الليبي".

وأربك شريط الفيديو المسرّب حكومة الوفاق برئاسة فائز السراج التي سارعت إلى اتهام من وصفتهم بـ"العصابات" بالوقوف وراء تسريب هذا الفيديو.

وقالت حكومة الوفاق في بيان لها تعليقا على الفيديو المتداول إن "هذا الفيديو مصطنع ومفبرك"، معتبرة أن نشر الفيديو محاولة "لمجابهة خطة الوزارة لتفكيك العصابات وتفعيل المؤسسات الشرطية والأمنية الرسمية" .

وزعمت حكومة الوفاق بأن الأخيرة (العصابات) أنتجته وروجته بهدف التشكيك في عناصر وزارة الداخلية، فيما تشهد داخلية الوفاق تجاذبات بين الميليشيات المكونة لها.